تحسن التيار الكهربائي في بغداد

مواطنون متفائلون وآخرون لا يثقون بأستمرار التحسن

احمد السعداوي

شهدت مدينة بغداد تحسناً ملحوظاً في التيار الكهربائي ، ويبدو ان وعود وزارة الكهرباء رغم تأخرها اعطت ثمارها هذه الأيام ، لكن عدداً من المواطنين يشكك في امكانية تصاعد هذا التحسن الكهربائي ، ويرى فيه (عرضاً) طارئاً سرعان ما يتلاشى. هذا التشكك والتخوف مدفوع بعوامل كثيرة ، لا تبتدئ من التفجيرات المتتابعة لخطوط نقل الطاقة ، ولا تنتهي بالتخريب الذي يشترك فيه المواطن نفسه في بعض الاحيان.

عن ذلك، وعن تداعيات تحسن التيار الكهربائي تحدثنا مع عدد من المواطنين وكانت هذه الاراء.

الثقة بالتيار الكهربائي

علاء مجيد(٣٢ سنة) يعمل بائعاً للشاي يرى ان التيار الكهربائي قد تحسن بشكل ملحوظ وهو يأمل ان يستمر هذا التحسن الى اليوم الذي (ينتهي) فيه القطع الكهربائي نهائياً.

ويرى حسن جبار من منطقة الشعب ان الكهرباء في منطقتهم قد تحسنت منذ يومين تقريباً، ويعتقد بأن لقدوم الشتاء علاقة بذلك. وحين سألناه عن تفسيره لهذه العلاقة، قال ان هناك علاقة مؤكدة ولم يشرح اكثر.

بينما يرى علي الدايني (سائق اجرة) ان الكهرباء تنقطع في بعض الايام لمدة ٦-٧ ساعات دون سبب منطقي وتستمر في ايام اخرى نهاراً كاملاً دون انقطاع، لذا هو لا يثق بتحسن التيار الكهربائي ابداً.

ماء وكهرباء

زيادة ساعات القطع الكهربائي او قلتها، تؤثر بشكل كبير في نواحي الحياة الاخرى، ولعل ارتباط الماء بالكهرباء هو الذي دفع عدنان عبد الحسين مهودر الى التشاؤم من تحسن التيار الكهربائي حيث قال: اننا في مدينة الصدر نعتمد بشكل كبير على مضخات الماء، بسبب ضعف ضخ الماء الطبيعي، وهذا يجعل عوائل كثيرة محرومة من الماء بسبب عدم وجود مضخات لديها، ولأن قوة الماء تسحبها هذه المضخات، لذا فاننا ننتظر انقطاع التيار الكهربائي، وخصوصاً في الليل، من اجل ان نتزود بحاجتنا اليومية من الماء، لأن السحب الشديد على الشبكة ينقطع ويجري الماء بصورة طبيعية.

عدد من الطلبة يعتقدون بأن كل شيء (هش) الان، فمن الذي يضمن استمرار تحسن التيار الكهربائي وسط هذه الفوضى الامنية (يقول اياد محمد) حيث بامكان اي شخص فاقد الضمير ان يفجر المولدات الضخمة او يقطع شبكات نقل الطاقة. ويرى علي خضر هادي ان الامن هو المحور الذي تدور حوله كل الخدمات الاخرى، فمن دونه لا يمكن ضمان شيء، لا تحسن الطاقة الكهربائية ولا القضايا الاخرى.

مناطق غير مشمولة

يرى سعد محمد عطية الذي يسكن منطقة سبع قصور في اطراف بغداد، ان منطقتهم غير مشمولة بتحسن الخدمات، ومنها الكهرباء، لان فوضى الشبكة في هذه المنطقة ، وكذلك الربط الكيفي الذي يقوم به المواطنون على الشبكة واعمدة الكهرباء يجعل من التيار غير مستقر، ويكثر من فترات القطع.

في الشتاء الماضي كانت الكهرباء تنقطع لدينا ساعات طويلة، وفي بعض الاحيان أربعة ايام متتالية (يقول سعد) ونخشى مع مقدم الشتاء ان نعاني من المشكلة نفسها، القضية ليست في تحسن التيار الكهربائي، وقلة ساعات القطع، المشكلة لدينا متعلقة بالشبكة السيئة والقديمة، والربط غير النظامي عليها.

ويعضد مجيد رشيد كلام سعد بالقول: ما الفائدة من تحسنها الان (اي الكهرباء) بعد ان (شوينا) بحر الصيف اللاهب، المبردة التي لدي في البيت ما زالت على حالها، ولم ننعم بهوائها البارد ابداً، بسبب القطوعات الطويلة اولاً، وبسبب ضعف التيار الكهربائي . حين يأتي . ثانياً.

ابو يحيى صاحب مطعم (ابو يحيى) في منطقة الشعب تعرض الى كارثة كهربائية، كما يبدو. فقد اضطر الى تبديل ١٧ شمعة في مطعمه، مع متعلقاتها، وقد كلفته ٧٥ الف دينار، وحين سألناه عن السبب قال ان التيار الكهربائي غير منتظم في المنطقة ، فهو يأتي احيانا ضعيفاً لا يكاد يشعل مصباحاً صغيراً ، وفي بعض الاحيان يأتي قوياً ويسبب لي هذه الكارثة التي تراها.

لكن مجاورين له في المحل قالوا ان السبب هو (ابو يحيى) نفسه لأنه يعتمد في اوقات القطع على خط يسحبه من منطقة بعيدة بطريقة غير شرعية، والذي سبب الكارثة لديه هو ان الكهرباء الوطنية اشتغلت في مطعمه وفي الخط الذي سحبه في آن واحد مما ولد تياراً هائلاً حطم شمعاته كلها.

جيوب غير مرتاحة!

الشائعات التي انتشرت في الشارع العراقي خلال الاشهر الماضية حول عمل وزارة الكهرباء لا يمكن ان تتبدد بالتصريحات، وانما هناك طريق واحد هو العمل، يقول علي راجي (مدرس اعدادية)، ان تحسن التيار الكهربائي المضطرد هو الذي سيقطع الكلام حول سوء عمل الوزارة، ولكن الكثير من المواطنين يجيد الشكوى والاتهام (يقول محسن محمد / مدرس لغة عربية) ويريدون كل شيء (كاملاً مكملاً)، من دون ان يتفهموا الظروف الصعبة التي تعمل فيها اغلب الوزارات الان ومنها وزارة الكهرباء.

في مناطق اخرى من بغداد بدا تحسن التيار الكهربائي جيداً كما في منطقة حي الوحدة (شارع ٥٢) حيث يقول ابو فؤاد ان التيار الكهربائي منذ عشرة ايام لا يكاد ينقطع سوى ساعة او اثنتين على مدار اليوم. ونحن منذ فترة طويلة نعتمد على اشتراك خط في مولدة سعة KV٢٥٠ ، حيث يوزع صاحب المولدة الكهرباء على البيوت مقابل مبالغ كيفية، في فترات انقطاع الكهرباء الوطنية، وهذه المولدة (مرتاحة) هذه الايام بسبب تحسن الكهرباء الوطنية، ولكن (جيوبنا) غير مرتاحة لان اصحاب المولدات يصرون على تسلم المبالغ الشهرية بلا تغيير يذكر.

نعمة الاستمرار

كما اكد الكثير من المواطنين إن تحسن التيار الكهربائي سينعكس على جوانب كثيرة من الحياة اليومية، وليس اقلها، ظاهرة انتشار بيع الوقود في الطرقات، التي نشطت بسبب حاجة الناس لوقود المولدات المنزلية الصغيرة والاخرى الكبيرة التي اصبحت مصدر رزق (غير طبيعي) وغير منطقي للبعض.

ان قلة الاعتماد على المولدات ستقلل الطلب على البنزين والكاز، مما سيضعف انتشار ظاهرة بيع الوقود، ويخفف الضغط على محطات تزويد الوقود، ويخفف زحام السيارات عليها.

ومع الجهود التي تبذلها وزارة الكهرباء وملاكاتها من اجل تحسين التيار الكهربائي في بغداد والمحافظات، نرى من الضروري الاشارة الى ظاهرة مرتبطة بتحسن او سوء التيار الكهربائي، وهي قضية السحب غير القانوني للتيار الكهربائي من مناطق سكنية الى اخرى، وكذلك انتشار بعض المعامل التي تستهلك طاقة فائقة بين المناطق السكنية مما يضعف التيار الكهربائي إن لم يسبب انقطاعه.

وقد قامت ملاكات وزارة الكهرباء قبل شهرين تقريباً بحملة واسعة في ارجاء بغداد لقطع كل الاسلاك والتوصيلات غير القانونية على الشبكة، ولكن العمل لم يكتمل كما يبدو للمتجول في احياء بغداد، فسرعان ما اعاد المواطنون هذه التوصيلات، دون اكتراث او شعور بالمسؤولية.

كما ان عدداً من المناطق في بغداد يعاني من تقادم الشبكة الكهربائية او الربط الكيفي على الاعمدة الرئيسة.

هذه الملاحظات وغيرها، نطرحها بحب امام انظار وزارة الكهرباء من اجل تحسين خدماتها، مع اليقين بأن سلبية المواطن وعدم شعوره بالمسؤولية يساهمان مساهمة كبيرة في عرقلة عمل الوزارة وفي حرمانه من نعمة الكهرباء المستمرة.

القانون العراقي لا يعالج الاذى الذي تسببه!

لماذا القابلة المأذونة بوجود المستشفيات والرعاية المجانية

انتصار السعداوي
تصوير: نجم عبد جعفر

برغم وجود طبيبات النسائية والمستشفيات المجانية.. وبرغم ان اجور القابلة المأذونة أو (الجدة) ، تضاهي أجور المستشفى بل حتى أجور توليد الطبيبات في العيادات الخارجية.. ومع هذا تصمم بعض النساء على الذهاب إلى الجدة لتوليدها.. ولتسليط الضوء على هذه الشريحة شبه الرسمية من الوسط الصحي. وأسباب لجوء النساء اليها برغم ارتفاع اجورها.

وبرغم وجود المستشفيات المجانية، كان لـ (المدى) استطلاع لآراء عدد من النساء. والقابلات، والطبيبات. بهذا الصدد.

كان اولها لقاء مع السيدة سهيلة شمخي. حامل بطفلها الخامس.. برغم ذلك ترغب في الذهاب إلى (الجدة):

-اشياء كثيرة تجعلني أذهب إلى القابلة المأذونة. منها أني اشعر بالاطمئنان عند الجدة.. لانها ستصبر معي ولا تحاول (قصّي) اضافة إلى اني سأكون محاطة بأهلي واحبتي ممن يخففون الألم عني ويشعرونني بالامان. فضلاً عن ان معاملة الجدة الطف واحسن من معاملة المولدات في المستشفى. وعندما تكون ولادتي متعسرة سأذهب إلى المستشفى حتماً.

-أما المواطن مشتاق السعداوي: إذا كانت زوجتي بصحة جيدة فاللجوء إلى جدة (فاهمة) وذات سمعة جيدة يكون افضل، أما بالنسبة للاجور العالية فاننا إذا احتسبنا أجور التكسي إلى المستشفى ذهاباً واياباً زائداً مصاريف الرقود في المستشفى ومرافقات المنجبة مضافاً اليها اكراميات (وبقشيشات) وبشارات الممرضات والعاملات - تكون اجور الجدة ارحم بكثير.. ولو لم تكن الجدة مفيدة وذات اهمية لما اجازتها وزارة الصحة اصلاً.

أما المواطنة سناء عبد الامير / النجف.

-القابلة المأذونة لها خبرة المولدة نفسها أو الطبيبة نفسها (إذا لم تكن اكثر!) وهي تقدم لي التسهيلات والمساعدات التي يمكن أن تقدم في المستشفى.. اضافة إلى انها ستولدني في بيتي وبين أهلي فلماذا لا اذهب اليها؟ ولدينا في النجف قابلات مأذونات اشطر بكثير من الطبيبات!

ولادة (بكرية)

في مستشفى النسائية في الحلة.. التقيت المواطنة أم زهراء التي قالت:

-أنا هنا لتوليد ابنتي (زهراء). الولادة بكرية لهذا لا استطيع المجازفة والذهاب إلى قابلة مأذونة.. اضافة إلى أن أجور القابلات عندنا اغلى من أجور الطبيبة نفسها..

ومن ريف كربلاء التقيت المواطنة (أم عباس) وسألتها: هل تعتقد بأن القابلة دائماً على صواب فقالت:

-القابلة ليست دائماً على صواب، فكم من مشكلة ومشكلة سببتها لنا قابلة او جدة جاهلة أو متعجرفة.. لانها ترفض ذهاب زبونتها إلى المستشفى عندما تعسر الولادة..

رأي قابلة

القابلة المأذونة (ام عمر) في كربلاء:

خريجة الدراسة الابتدائية، قالت عن ظروف مهنتها وطبيعتها:

-ورثت المهنة والخبرة عن والدتي.. وتدربت ايضاً في دائرة صحة كربلاء. لغرض منحي الاجازة فقط. نولد بعض العوائل لعدة اجيال.. أي دائماً تكون لكل عائلة مولدة خاصة بها، لي أخت طبيبة واستفيد من نصائحها دائماً. فانا لا اجازف بصحة المرأة الوالدة. إذا كانت مصابة بالسكر أو ارتفاع ضغط الدم أو تكون قد ولدت سابقاً بعملية قيصرية. وأن يكون وضع الطفل طبيعياً وغير مستعرض. عندها فقط أقوم بواجبي. وعندما اشعر بأن الولادة متعسرة اقوم بنفسي بتوصيل المريضة و(الفلوس) ليست كل شيء.

رأي طبيبة أختصاصية

والتقينا الدكتورة اقبال ابو الحب اختصاصية النسائية والتوليد. والمسؤولة عن تدريب واعداد القابلات في دائرة صحة كربلاء وسألناها عن الوضع القانوني للقابلة وانواعها. وكيفية منحها اجازة، فاجابت: تمنح الاجازة لثلاثة انواع من القابلات!

القابلة الفنية وهي خريجة اعدادية القبالة والتوليد، والقابلة المؤقتة وهي خريجة الدراسة الابتدائية (بعد دورة تدريبية). وهناك ايضاً القابلة الاهلية (جدة العرب) وهي غالباً لا تعرف القراءة والكتابة. وهناك دورات تدريب وتأهيل في المستشفى قبل منحها الاجازة وصلاحيات ومسؤوليات كل قابلة محددة بخبرتها وشهادتها وفي حالة تجاوز تلك الصلاحيات. تعتبر القابلة مخالفة وتسحب منها اجازة القبالة.

قصور قانوني

وعن كيفية متابعة أداء القابلات المأذونات. وما هي العقوبات والاجراءات المتخذة بحق القابلة المأذونة التي تخالف التعليمات. وتعرض حياة الوالدة للخطر.

أجابت الدكتورة مي حسن كامل اختصاصية نسائية.

-ليس بيدنا شيء سوى سحب الاجازة الممنوحة. ومنعها من ممارسة المهنة. لانه اصلاً لا يوجد نص قانوني بعقوبة صارمة للقابلة التي تسبب الخطر للوالدة.. واحياناً تتعرض بعض الوالدات للنزف الشديد. او الموت احياناً او فقدان الطفل بسبب جهل القابلة.. وحتى لو سحبت الاجازة، تستمر بممارسة المهنة.. وتستعين بمولدة اخرى لاصدار البيانات.

وخصوصاً في القرى والارياف البعيدة عن انظار دائرة الصحة والمستشفى.. وعلى اية حال فان الوالدة وعائلتها يتحملون المسؤولية عند ارسالها إلى مولدة جاهلة..

واخيراً فان وصول الوعي الصحي والخدمات الصحية إلى القرى والارياف. وارتفاع المستوى الثقافي والصحي بين نسائنا في المدن.. وتحسن الخدمات الصحية، وحسن المعاملة في المستشفيات. سيقلص دور القابلة مهما كانت خبرتها. متمنين الصحة والسلامة لجميع نسائنا.

اجهزة المفراس: انعمة هي ام نقمة؟

جاسم الشاماني

جهاز المفراس أو المفراس الحلزوني بماله من امكانات عالية في التوغل إلى ادق الاجزاء في جسم الانسان، يعد قفزة نوعية في عالم الطب وعلم التشخيص وقد صمم هذا الجهاز بحيث يرتبط بجهاز كومبيوتر يتحكم بالجهاز ويعرض بنفس الوقت صوراً من خلال شاشة تلفزيونية لكي يتمكن الطبيب من سرعة التشخيص والوقوف على الداء، في حين يوجد جهاز آخر يقوم بتصوير ما يراد تصويره ويقوم باعطاء الفاحص فيلماً يحتوي على ١٢ صورة للجزء المفحوص وتحت كل صورة تدون ملاحظات معينة.. اذن هو (نعمة) فكيف تحول إلى نقمة؟، تتراوح اجور الفحص بجهاز المفراس ما بين ٤٠ ألف دينار و ٢٠٠ ألف دينار أو ربما اكثر.. وقد شارع بين الناس عموماً ان هذا الجهاز يقوم بفحص الدماغ فقط، والحقيقة ان المفراس مصمم اصلاً لفحص جسم الانسان من رأسه حتى اخمص قدميه، ولكن الممارسات التي تقوم بها وللأسف الشديد (ملاكات) الفحص في المستشفيات الحكومية هي التي كرست هذا المعتقد الخاطئ، فمثلاً مستشفى دار التمريض الخاص، ومستشفى اليرموك التعليمي ومستشفى الكندي العام ومستشفى الجملة العصبية . لا تقوم باجراء أي فحص آخر عدا الدماغ، بحجة ان بقية مواقع الفحص عاطلة.

وعلى الرغم من ارسال بعض الحالات الخطرة والمحالة من اطباء أو مستشفيات اخرى، فان المواعيد غالباً ما تكون ثلاثة اشهر أو أربعة، مما سيدفع ذوي المريض إلى اللجوء إلى اجراء الفحص في عيادات المفراس الخارجية وبمبالغ طائلة، وغالباً ما يكون اصحاب هذه العيادات هم اولئك الذين يعملون في المستشفيات.

ولكن مع هذا فأنك تجد الصورة مختلفة تماماً في مستشفى الكاظمية التعليمي فالمواعيد في اغلب الاحيان لا تتجاوز اليوم إلى ثلاثة أيام وعدم تأخير الحالات المستعجلة، إضافة إلى ان الفحص يشمل البطن والصدر والظهر والرقبة والذراعين والساقين.

وقد اوضح السيد (حارث بهاء محمد الزبيدي) مسؤول استعلامات شعبة المفراس والمسؤول عن اعطاء المواعيد في مستشفى الكاظمية التعليمي، ان العمل في هذه الشعبة يتم على مرحلتين صباحاً ومساء، حيث يوجد (ملاك) متخصص خافر.. وأوضح ان عدم اجراء فحوصات اخرى عدا الدماغ ناتج عن الوقت الذي تستغرقه الفحوصات الاخرى ففحص البطن يستغرق ثلاث ساعات وفحص الصدر يستغرق نصف ساعة في حين ان فحص الدماغ يستغرق عشر دقائق فقط. اما الاسباب الاخرى فلا أريد ذكرها لأنكم تعرفونها جيداً.. وكان يقصد اجبار المواطن على مراجعة العيادات الخارجية (لحلبه!) بدلاً من الانتظار.. اما عن عطل بعض المواقع في جهاز المفراس فأوضح: هذا كلام غير دقيق فالجهاز أما ان يعطل بكامله أو يبقى صالحاً للعمل بكامله.. اما المريض (قحطان عبد الله) فقد قال انه راجع مستشفى دار التمريض الخاص لاجراء فحص (البطن)، فتم ابلاغه بان الجهاز عاطل! وهنا نتساءل: هل كانت هذه الاجهزة ملكاً خاصاً ام عاماً؟ ولنفترض ان الاجهزة فعلاً عاطلة فلماذا لا يتم اصلاحها؟ ولماذا يجبر المواطن على الذهاب إلى العيادات الخارجية لاجراء الفحص بالمفراس وبتكاليف باهظة؟ ثم هل تابعت ادارة المستشفيات أو وزارة الصحة هذه التجاوزات والانتهاكات، ولماذا هذه المواعيد المجحفة التي غالباً ما تكون على حساب المريض وصحته بل حياته؟، هل من المعقول ان وزارة الصحة لا تعلم بما يحدث في شعب المفراس في مستشفياتها.. وهل هي عاجزة عن ايقاف هذه الانتهاكات؟